16 نوفمبر/تشرين الثاني 2020
المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
الدورة العادية الثانية
الساعة 17:45-15:00

هدم الصوامع

مسارات لتعزيز التكامل في البرمجة والتمويل والتنفيذ

ورقة الإطار الأساسية

تعكس ورقة الإطار الأساسية هذه المجالات المحتملة للتكامل المنهجي التي يمكن للحكومات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة ومجتمع المانحين والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى أن تنظر فيها من أجل إجراء التغييرات الجذرية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية الحاسمة، وبناء القدرة على الصمود أمام الأزمات في المستقبل، وتعزيز السلام المستدام.

1- أدى فيروس كوفيد-19 في غضون أسابيع وأشهر من ظهوره إلى تفاقم تحديات عالمية لا حصر لها في آن واحد، مما وضع ضغوطا على موارد الأمم وقدراتها بغض النظر عن مستوى تنميتها. وبعد أكثر من عام بقليل من الدعوة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة لزيادة الالتزام بالموارد وتعزيزها والتعاون من أجل التنمية العالمية من خلال عقد العمل، تواجه الدول النامية وشركاؤها العالميون الآن احتمال خسارة عقود من المكاسب في بيئة تتقلص فيها السيولة، ويتحول تركيز أغنى دول العالم نحو الداخل لتعويض الخسائر المحلية، وتهدئة النزاعات الأهلية، وتمتين أسس السلام الهشة.

2- ولكن حتى قبل تفشي الجائحة، لم يكن معدل التقدم المحرز في تحقيق خطة عام 2030 كافيا وفقا لمعظم المقاييس.[1] وكان إطلاق عقد العمل بمثابة إشارة إلى أن التقدم في مجالي التنمية والسلام الدائم لا يزال يتطلب إجراء تغييرات جذرية وليس اتباع النهج التكراري التدريجي. ولكن إذا كانت هناك بعض الدروس الإيجابية التي يمكن استخلاصها من الجائحة، فهي أن طابع تفشي الفيروس وسرعة انتشاره أجبرتنا جميعا على أن نعيد بسرعة تقييم ومعايرة افتراضاتنا بشأن الطرق التي نتواصل ونتعاون بها، وكشفت النقاب عن كل أوجه الترابط المطلق للنظام العالمي.

3- وتنذر الجائحة أيضا بالآثار المحتملة لأزمة المناخ الأكبر بكثير التي تلوح في الأفق، والتي سيكون لها، وفقا لمعظم التنبؤات، آثار واسعة النطاق تزيد شدتها عدة مرات عما نشهده حاليا. كما أن الفقراء والضعفاء في كل دولة سيشعرون بشكل جسيم بأسوأ آثار تغير المناخ، مما يؤكد الحاجة الملحة التي وضعت بها اتفاقاتنا العالمية – من باريس إلى بوسان إلى أديس أبابا. وفي العديد من النواحي، كانت الجائحة بمثابة الدعوة الحاسمة لعقد من العمل لا غنى عنه، وللعديد من عقود العمل التي ستتبعه على الأرجح.

---

[1] *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020*، منشورات الأمم المتحدة الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الرابط.

4- وقد أنتجت تجربتنا الجماعية حتى الآن بعض ثمار ما هو ممكن من خلال نهج "الحكومة بأكملها" الذي اعتمدته الحكومات الوطنية وبفضل الدعم المتكامل حقا من المؤسسات المتعددة الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين. كما أن التعلم والاستفادة من هذه التجارب مع فهم ثقل هذه اللحظة يشجعنا على التفكير في التغييرات الجذرية المطلوبة بشكل عاجل والتي يمكن تحقيقها من خلال تفكيك صوامعنا الذاتية – ليس فقط بين المؤسسات العالمية ولكن الأهم بين الحكومات والعديد من الشركاء العالميين الذين يدعمونها. ويستلزم إجراء هذا التحول تعزيز دور الحكومات القيادي في التنمية والتركيز بشدة على الطرق الملموسة التي يمكن أن يتبعها شركاؤها في مجال التنمية لتعزيز الجهود وتحقيق التكامل بينها على الخطوط الأمامية لهذه التحديات – على المستوى القطري – من تطوير مشورة متماسكة وسد فجوات المعرفة والقدرات، إلى الاضطلاع بالتخطيط المشترك وتزويد الحكومات بمزيج الموارد الأكثر كفاءة وفعالية الذي يعطي الأولوية دون لبس للأثر على المستوى القطري لا للأداء المؤسسي.

أولوية الحكومات الوطنية في دفع عجلة التنمية

5- أوضحت العقود القليلة الماضية أن تسريع التقدم على نطاق واسع في مجال التنمية ممكن، ولكن فقط إذا كان بقيادة الحكومة. فبين عامي 2008 و2016، خفضت بيرو معدل تقزم الأطفال دون سن الخامسة من 28 إلى 13 في المائة،[2] متجاوزة بذلك معدل الانخفاض العالمي بنسبة 30 في المائة. ودحر برنامج Fome Zero (القضاء على الجوع) في البرازيل اتجاه ارتفاع عدم المساواة داخل البلد، وخفَّض من معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 45 في المائة في غضون 11 عاما، وقلل أعداد الذين يعانون من سوء التغذية المعتدل والحاد بنسبة خمسة في المائة في غضون خمس سنوات فقط.[3] ومن خلال برامج متتالية للحد من الفقر، خفضت الصين معدل الفقر من 97.5 في المائة إلى 4.5 في المائة في غضون 38 عاما (1978-2016) – مما أدى إلى انتشال ما يقرب من 700 مليون شخص من دائرة العوز.[4]

6- وتتقاسم جميع هذه البرامج الوطنية بعض الخصائص المتمثلة في وجود التزامات سياسية وسياساتية قوية، مدعومة من أعلى المستويات، ومنفَّذة بطريقة منسقة على نطاق الحكومة وعمقها. كما تزدهر البرامج الوطنية المركزة مثل هذه في بيئة من المساءلة المالية والاجتماعية. وفي عصر يُحسب فيه حساب كل دولار أكثر من أي وقت مضى، يمكن أن تضمن الشفافية والمؤسسات المعززة عدم فقدان أو تباطؤ المكاسب الاقتصادية بسبب التسرب والفساد إلى جانب خلق مجال عمل متكافئ والحفاظ على السلام. ومع كل النمو الذي حققته البلدان الأفريقية على مدى العقود الماضية، أدى هروب رؤوس الأموال بطريقة غير مشروعة، إلى جانب التهرب الضريبي وإفلات الشركات من دفع الضرائب، إلى حرمان الأفارقة من 88 مليار دولار أمريكي، أو 3.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة – وهو ما يعادل تقريبا المساعدة الإنمائية الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مجتمعة. وأضحت هذه المسائل، إلى جانب مجالات التركيز الرئيسية الأخرى المبينة في خطة عمل أديس أبابا، أكثر أهمية من أي وقت مضى.

تبني المجتمع الدولي لأدوارنا الداعمة

7- قادت المؤسسات العالمية التي تدعم التنمية الوطنية المسؤولية عن اعتماد المعايير وبناء وجمع أدلة بشأن أفضل الممارسات في مجال وضع السياسات وتمويلها وتنفيذها. وتضطلع هذه المؤسسات نفسها بأدوار بالغة الصعوبة وعالية التخصص

---

[2] Huicho et al, *Drivers of stunting reduction in Peru: a country case study*, The American Journal of Clinical Nutrition, Volume 112, Issue Supplement_2, September 2020، الرابط.

[3] Silva, José Graziano da, *The Fome Zero (Zero Hunger) Program: The Brazilian experience*; Brasília, 2010.

[4] Wang, H., Zhao, Q., Bai, Y. et al. *Poverty and Subjective Poverty in Rural China*. Soc Indic Res 150, 219–242 (2020). https://doi.org/10.1007/s11205-020-02303-0

دعما للحكومات وفقا لمجالات خبرة كل منها. غير أن مسألة قدرتنا الجماعية على تقديم دعم مشترك محفز حقيقي للحكومات من خلال دمج مشورتنا ومواردنا وبنيتنا التحتية العالمية لم تبدأ تتشكل إلا مؤخرا. وتكتسب هذه الطرق الجديدة للعمل أهمية خاصة في إطار محور العمل الإنساني والتنمية والسلام لدعم التخطيط المشترك المتعدد القطاعات وتطوير أدوات تعاونية لتحديد المخاطر والاستعداد للأزمات والاستجابة المبكرة.

8- وإدراكا لذلك، قامت الأمم المتحدة والبنك الدولي، في عام 2017، بإضفاء الطابع الرسمي على شراكة للتصدي بشكل مشترك لحالات الأزمات. وأظهر تقرير رصد الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي لعام 2019 أن هذا التعاون ساهم، في أكثر من 50 بلدا، في تعزيز محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، مع زيادة تبادل المعلومات والبيانات، إلى جانب التخطيط والتحليل المشتركين باعتبارهما من العوامل الأساسية للنجاح.[5] وقد تم تجريب تحليلات سياق القدرة على الصمود في لبنان وجنوب السودان لتوفير تحليلات مشتركة للحالة بين الوزارات الرئيسية وجميع شركاء العمل الإنساني والإنمائي الرئيسيين لإرشاد عمليات التخطيط والبرمجة الاستراتيجية المشتركة. ومن خلال تقييمات التعافي وبناء السلام في الكاميرون وزمبابوي، أجرى البنك الدولي والأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي تقييما مشتركا أدى إلى وضع استراتيجيات قطرية مشتركة. وتجري مناقشات مبكرة حول جهود مماثلة في بوركينا فاسو، وليبريا، وليبيا، وميانمار، واليمن.

9- وأبرزت الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19 حالات أخرى من التعاون المشترك الذي جمع بين تقديم الخبرة والمشورة التقنية، والتمويل المستهدف، ودعم التنفيذ للحكومات في تصديها لآثار الصدمة. وفي بعض الحالات، استندت طرق العمل الجديدة هذه إلى الجهود الجارية لتعزيز التنسيق على الصعيد المحلي. وفي ليبريا، قدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة تمويلا إضافيا أعيد تخصيصه لضمان الاستجابة في الوقت المناسب لدعم استجابة الحكومة مع توجيه التحويلات إلى الفئات الأكثر ضعفا. وفي هايتي، كان صندوق النقد الدولي يقود بالفعل جهودا لجمع الشركاء الرئيسيين لدعم الحكومة في وضع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي. وعندما ضربت جائحة كوفيد-19، قام هذا الجهد المنسق، الذي يشمل الشركاء الإنمائيين والإنسانيين، بتوفير منصة جاهزة لبدء توسيع نطاق التحويلات الغذائية والنقدية إلى الفئات السكانية الضعيفة، بتمويل مشترك من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي.

10- وفي وقت سابق من هذا العام، أصدر البنك الدولي استراتيجيته الرامية لمواصلة المساهمة في الجهود العالمية لمعالجة دوافع وآثار الهشاشة والنزاع والعنف ولتعزيز قدرة الفئات السكانية الأكثر ضعفا وتهميشا على الصمود. كما تقدم نافذة الاستجابة للأزمات التابعة للبنك الدولي أداة جديدة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لمساعدة البلدان على اتخاذ إجراءات مبكرة. ويمكن لآلية تمويل الاستجابة المبكرة حشد ما يصل إلى 50 مليون دولار أمريكي لكل بلد خلال المراحل المبكرة من ظهور أزمة ناشئة في مجال الصحة أو الأمن الغذائي، إلى جانب الشركاء الرئيسيين العاملين في هذا المحور.

11- وهذه ليست سوى أمثلة قليلة على النظام العالمي في أفضل حالاته، حيث يتكاتف لدعم الحكومات الملتزمة بمصالح مواطنيها، بما في ذلك الأكثر ضعفا، والاعتماد على القيمة المضافة لكل جهة فاعلة، والتحدث بصوت واحد. ومع ذلك، تظل هذه التجارب أيضا مخصصة ومحدودة إلى حد ما حتى الآن، وتلمح فقط إلى إمكانية العمل الجماعي والقابل للتطوير والخاضع لقيادة الحكومة. وقد تتجلى أزمة المناخ بشكل تدريجي فقط، ولكن عندما يتم الشعور بهذه التأثيرات بشكل حتمي وبوتيرة متسارعة وقوة أكثر تدميرا وعلى نطاق أوسع بكثير مما شهدناه حتى الآن، فإن أشكال التعاون المخصصة لن تكون كافية لمنع أو الاستجابة لأسوأ آثارها. كما أنه من الصعب التقليل من شأن التعقيدات الإضافية التي يمكن أن تنتج عن استياء وقلق شريحة الشباب المتزايدة الذين يشعرون أن قادتهم لا يلبون احتياجاتهم بشكل كافٍ، وأن آفاقهم ستختنق

(5) انظر http://documents1.worldbank.org/curated/pt/542911571851125027/pdf/United-Nations-World-Bank-Partnership-Framework-for-Crisis-Affected-Situations-2019-UN-WB-Partnership-Monitoring-Report.pdf

أكثر بسبب أزمة عالمية أخرى. إن بناء السلام والحفاظ عليه أثناء التخفيف من آثار تغير المناخ والاستعداد له هي تحديات لا مفر منها تقتضي تحريك عجلة التنمية بشكل كبير وعاجل.

هدم الصوامع

12- تحظى الحكومات الوطنية بآذان صاغية من جميع المؤسسات الدولية والبعثات الدبلوماسية التي تستضيفها. كما أنها يمكن أن تحقق أقصى استفادة من الدعم الأكثر تكاملا المقدم إليها من شركائها الإنمائيين. ومع نجاح أدوارنا في تعزيز قدرتنا على دعم الخطط والمؤسسات الوطنية، يمكن للحكومات أن تبدأ فورا وبشكل هادف في جني ثمار زيادة التماسك من المجتمع الدولي ببساطة من خلال دعوة الجهات الفاعلة ذات الصلة بشكل منتظم إلى نفس المائدة والتماس نهج موحد ومتكامل. ومن شأن ذلك أن يشجع الشركاء على البحث عن بعضهم واعتماد التنسيق والمواءمة، مع ضمان أن تظل الحكومة المحرك الواضح والظاهر للتغيير.

13- وفي الوقت نفسه، فإن حجم الموارد – التقنية والمالية – المتاحة للحكومات سوف يتناسب مع استعدادها للالتزام بسياساتها وبرامجها لتكون أكثر قابلية للتمويل، وتلبية مستويات أعلى من المساءلة والشفافية، ونشر فوائدها بطريقة أكثر إنصافا، بما في ذلك حتى أولئك الذين هم أكثر تخلفا عن الركب. ولحسن الحظ، فإن إنشاء اقتصادات قادرة على الصمود أمام الصدمات هو أمر مستمد دائما من خطط النمو الاقتصادي التي تعزز الإنتاج والاستهلاك المحليين عبر جميع الفئات السكانية، وهو ما يعد نتيجة رئيسية لمعظم استراتيجيات التنمية.

14- ومن ثم فإن حشد الدعم الكامل للمجتمع الدولي في وضع وتنفيذ برامج وطنية تلبي الاحتياجات المتنوعة للمجتمعات المحلية، بما في ذلك التركيبة السكانية الشاملة مثل الشباب والنساء، يؤدي بالتالي إلى زيادة الكفاءة في التخطيط وتدبير الموارد والتنفيذ التي تعود بالنفع على الجميع. وبالشراكة مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، ستكون المؤسسات المتعددة الأطراف قادرة على حشد الخبرات والموارد بحرية أكبر وبوفرة، بما في ذلك من القطاع الخاص والدول والمنظمات التي تقود الجهود المبذولة لزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستكون الفوائد التي تحصل عليها البلدان متناسبة في نهاية المطاف مع العوامل الأخرى التي تبني القدرة الاجتماعية والاقتصادية على الصمود، وتحفز النمو الشامل، مثل الاستثمار في بناء القدرات، وتعزيز المساءلة المتبادلة، ومكافحة الفساد، وتعزيز سيادة القانون.

أولا- نحو مشورة أكثر تماسكا

15- كثيرا ما تتلقى الحكومات الوطنية رسائل مختلطة من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وشركائها في التنمية الحكومية الثنائية. وفي حين أن تلقي مشورة متنوعة ومتعددة الأوجه من مجموعة متنوعة من المصادر يعد أمرا بالغ الأهمية لاتخاذ قرارات جيدة، فإن أعضاء المجتمع الدولي غالبا ما يجهلون المشورة التي يقدمها الآخرون للحكومات، وأحيانا حتى إلى نفس المكاتب والوزارات. وبينما ندرك أن المؤسسات الدولية لديها مسؤوليات وأدوار مختلفة يتعين عليها القيام بها، إلا أن إرسال رسائل مختلطة إلى الحكومات التي تعمل بالفعل على تحقيق مصالح محلية متعددة، وإن كان ذلك غير مقصود، يحرم المشورة التي تقدمها مؤسساتنا من الاتساق الاستراتيجي الذي يمكن أن يجعل رسائلنا "تحقق هدفها" وتقوي عزم الحكومات على العمل.

16- وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة نفسها في طور الإصلاح، فقد وضعت آلية لمواءمة أصوات وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري وبرمجتها وتمويلها لتخدم الأولويات الوطنية من خلال مكاتب متجددة للمنسقين المقيمين تقود عملية صياغة أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة على الصعيد القطري. وجنبا إلى جنب مع الاجتماعات المنتظمة لفريق الأمم المتحدة القطري، تسمح هذه الآليات بتبادل المعارف والمواءمة بشكل منتظم مع أهداف الحكومة وتبرز الجهود ومجموعات الموارد المتاحة لتجنب ازدواج الجهود أو تعارضها.

17- غير أن إصلاح الأمم المتحدة وحده ليس كافيا. وتعد زيادة المشاركة الأوسع للمؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية الثنائيين في حل اختلالات التخطيط، وتقليل العبء الإداري الذي تتحمله الحكومات، وحشد الأثر – الاستفادة من القيمة المضافة لكل مؤسسة – أمرا بالغ الأهمية. ويمكن القيام بذلك عن طريق إعادة ترتيب الأولويات وإعادة النظر في نطاق آلية التنسيق القائمة مثل مجموعات شركاء التنمية، أو إنشاء آلية جديدة.

18- وحتى الآن، عملت مجموعات شركاء التنمية كمنصة ذات صلة – وإن لم تكن موجودة في كل مكان – لتنسيق جهود الشركاء الدوليين، وتيسير التعلم، وبناء الشراكات فيما بينهم. وحيثما وجدت هذه المجموعات، يمكن للحكومات تعزيز قيادتها لها بشكل أكبر، وتشكيل خطة العمل وصياغة "طلبات" ملموسة من المجتمع الدولي. ويعد مفتاح المنتدى المختار، سواء كان جديدا أو قائما، هو الملكية الحكومية، والتنسيق والمتابعة القوية والمتفانية، والمساندة المؤسسية المدعومة بموارد ملموسة، سواء كانت مالية أو تقنية أو قائمة على الأصول. وهذا قد يتخذ شكلا مختلفا في كل بلد حسب النظام الإيكولوجي للتعاون القائم بالفعل.

19- وإنشاء آلية تنسيق جديدة بولاية جديدة يمكن التعرف عليها في جميع أنحاء العالم – لا تختلف عن أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة – يمكن أن يشكل إشارة أقوى لطريقة جديدة للعمل، ولكن الأهم من ذلك ينبغي أن تتجنب هذه الآلية إيصال رسالة مفادها أن التنسيق الأفضل والأكثر منهجية يمثل "مبادرة" أو استراتيجية، فهو يمثل بالأحرى تحولا أساسيا ودائما في الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا. وبصرف النظر عن اسمها، ينبغي أن تيسر هذه الآلية لجميع المشاركين فهما أفضل للاستثمارات التي يجري توظيفها في البلد والفجوات الملموسة التي تواجه تحقيق الأولويات الوطنية. وثانيا، يجب أن تسمح الآلية للحكومات بالحصول على رؤية كاملة حول الموارد المتاحة لها ودعمها في اختيار المزيج المناسب من الخبرة والتمويل الذي يمكن أن يساعدها في تحقيق الأهداف الوطنية.

20- وبقدر ما يتم دعم هذه الآلية أيضا بأدوات تعزز الشفافية والمساءلة، على سبيل المثال من خلال تتبع الإنفاق العام على التنمية في الوقت الفعلي، يمكن أيضا أن تساعد في الحد من المخاطر الائتمانية التي تواجه المانحين وأن تسمح لهم بتوجيه الموارد، التي كانت ستكرس بخلاف ذلك للرصد، نحو أنشطة التنمية الفعلية. ففي بوركينا فاسو، على سبيل المثال، دعمت حكومة ألمانيا رقمنة التعاون في تمويل التنمية من خلال تكنولوجيا "سلسلة الكتل" التي يطلق عليها اسم TruBudget، والتي سمحت للحكومة وشركاء التنمية بتتبع الاستثمارات في جميع المراحل في الوقت الفعلي وساهمت في تهيئة بيئة من الثقة والتعاون.

21- وأخيرا، فإن الآلية المختارة تحتاج إلى حشد مساندة رفيعة المستوى والحفاظ عليها، وجلوس صناع القرار من الحكومة والبعثات القطرية لكل مؤسسة على مائدة واحدة. وسيتطلب ذلك دمج التعاون والشراكة والأثر على المستوى القطري بشكل ملموس – وليس فقط الأداء المؤسسي – في مقاييس الأداء الرئيسية لكل منظمة. وهذا يعني أن النتائج الجماعية يجب أن تكون مهمة بما يكفي لجميع المعنيين وسط الكم الهائل من الضغوط والمسؤوليات التي يواجهها الموظفون في البلد.

ثانيا- نحو تدبير أكثر اتساقا للموارد

22- يمكن أن تتخذ الحكومات قرارات أفضل بشأن المساعدة المتاحة لها عندما يتسم النطاق الكامل لتمويل القروض والمنح عبر شركاء التنمية بالشفافية ويعكس المشورة المتماسكة والدعم المقدمين من المجتمع الدولي. ويجب على الحكومات أيضا أن توازن بين طموحاتها في النمو والمخاطر المرتبطة بتزايد المديونية. كما أن تيسير قدرة الحكومات على تحديد أفضل مزيج من تمويل المنح والقروض – خاصة عندما لا تستطيع البلدان الحصول إلا على عدد محدود من القروض – يعرب بشكل مهم عن اعترافنا بأن الحكومات هي التي تحدد الأولويات وليس المؤسسات التي تدعمها. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يشكل التمويل من كل شريك جزءا من استراتيجية واضحة ومتسقة لكل بلد تعزز بعضها بعضا. وينبغي أن يبدأ

هذا بالفعل من الاستراتيجيات العالمية والإقليمية لكل شريك، ولكن النتائج الأكثر واقعية سوف تتجلى في التعاون من قبل الأفرقة القطرية التي تستمع بنشاط وصدق إلى الحكومات.

23- ومع وجود هذا العدد الكبير من الوكالات المختلفة على أرض الواقع التي تطالب بالحصول على موارد محدودة، يمكن أن تفعل الأمم المتحدة أيضا المزيد لتخفيف العبء الواقع على الحكومات، بل وعلى المانحين، من خلال توحيد المهام والموارد على المستوى القطري و/أو الإقليمي استنادا إلى قوة الخبرة والبصمة الموجودة لدى كل وكالة، وبالتالي الاعتماد على وفورات الحجم. وفي كثير من الأحيان، تتنافس العديد من الوكالات على أموال نفس المشروع، مما يستهلك وقتا وموارد ثمينة ويضمن أيضا أن التعاون العضوي الممكن بخلاف ذلك سيكون محدودا. وفي حين أن الأدوار والموارد لمختلف الوكالات سوف تتفاوت بهذه الطريقة من بلد إلى آخر، يمكن لكل منظمة أن تستفيد بشكل عام من خلال التركيز بشكل استراتيجي على المسائل الرئيسية والمناطق الجغرافية حيث تساهم أكثر في الأهداف الوطنية.

24- ويمكن أن تؤدي الحكومات المانحة في هذه الحالات دورين حاسمين. الأول يتعلق بتشكيل الحوافز بطريقة تقلل من مشكلة التعاون المذكورة أعلاه – فالأموال القائمة على المشروعات التي يقدمها المانحون غالبا ما تكون القناة الوحيدة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لزيادة قدراتها على المستوى القطري من أجل الوفاء بولاياتها. وكثيرا ما يجعل ذلك تعبئة الموارد مسألة استمرارية مؤسسية بدلا من عملية تشاور وتبادل تحدد أفضل الجهات الفاعلة للقيام بدور محدد. ومن خلال التركيز بشكل أكثر وضوحا على كيفية "دمج" العمل الممول من المانحين (بما في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للتنمية) مع القروض والمنح من المؤسسات المالية الدولية – بما في ذلك على مستوى المشروعات – يمكن لجميع الجهات الفاعلة في التنمية التركيز بشكل أفضل ومواءمة الأنشطة والقدرات القطرية. وسيؤدي التخطيط المتكامل بدءا من مرحلة تدبير الموارد إلى تعاون أوثق بين الشركاء وإلى تحقيق نتائج أفضل وأكثر اتساقا. كما أن التمويل المرن من الجهات المانحة لوكالات الأمم المتحدة المرتبط بهذا النهج "المختلط" سيجعل من السهل أيضا التعاون عبر الصوامع.

25- ويعد تمويل الديون أمرا بالغ الأهمية للتنمية. ويمكن أن تساعد المناقشات حول الديون، بما في ذلك إدارة الديون المعززة والشفافية، على تحقيق نمو شامل ومستدام. وغالبا ما تواجه البلدان التي تتطلع إلى زيادة الاستثمار في الإنفاق الاجتماعي قيودا مالية بسبب الأولويات المتنافسة. كما أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من التعاون والوضوح حول كيفية توفير حيز مالي للبلدان للاستثمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الحفاظ على الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية الجيدة وتحقيق التوازن بين المسائل المختلفة مثل النفقات المتعلقة بالأمن.

26- وينبغي أن تكون التنمية المستدامة راسخة في التمويل المستدام. ويمكن أن يسهم النظر المشترك في الكيفية التي يمكن أن يكون بها رأس المال المحدود أكثر تحفيزا واستراتيجية للجهات الفاعلة غير الحكومية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، في تحقيق أثر على المدى الطويل. ويمكننا القيام بالمزيد للبحث عن أفكار واستراتيجيات وطموحات المجتمع المدني والقطاع الخاص والاستماع إليها ودعمها، مما يؤدي في النهاية إلى تشكيل ودفع التنمية طويلة الأجل والنمو الشامل. وتعد زيادة مشاركة التركيبة السكانية الممثلة تمثيلا ناقصا تاريخيا – ولا سيما النساء – في الأعمال التجارية والهيئات الحكومية وصنع القرار المالي أمرا حاسما أيضا لتغيير كيفية تحديد أولويات الأموال وتوزيعها، مما يؤثر في النهاية بشكل كبير وإيجابي على النمو والشمولية على المدى الطويل.

ثالثا- نحو دعم التنفيذ

27- كثيرا ما تناقش المؤسسات المالية الدولية والحكومات المانحة تمويل القروض للبرامج الوطنية على نحو ثنائي مع الحكومات، بمعزل عن بقية المجتمع الإنمائي. وهي تفعل ذلك لأسباب مختلفة، من بينها أن الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين نادرا ما يعملون بشكل مباشر على مشروعات البنية التحتية الواسعة النطاق التي تمولها تلك القروض. ومع ذلك، فإن المنظمات التقنية والقائمة على القضايا لديها خبرة مباشرة مهمة في توسعة أو إرساء البنية التحتية الصلبة واللينة

الأقل مرتبة التي من شأنها توسيع نطاق استثمارات أكبر. ونظرا لوجود العديد من الوكالات في المناطق الريفية والنائية، تدعم الأمم المتحدة أيضا بناء آليات وهياكل وأدوات مجتمعية تتيح لمن يعيشون على طول "الشوط الأخير" الاستفادة من الاستثمارات الوطنية الأوسع نطاقا والازدهار فيها. وهذا لا يضمن عدم ترك أحد يتخلف عن الركب فحسب، بل يضيف أيضا قيمة إلى الاستثمارات الوطنية بجعل المشاركة في الاقتصاد أكثر شمولا وتمكينا للأفراد والمجتمعات المحلية التي تستفيد منها. وسيكون من الأسهل تحقيق هذه النتائج إذا ما تجمع أصحاب المصلحة في وقت مبكر وأجروا حوارا على الصعيد القطري بشأن السياسات قبل دعم البلدان للقيام بما يلزم لتحقيق أهدافها.

28- وفي العديد من السياقات الأكثر تطرفا، نفذت الأمم المتحدة نفسها برامج عامة، ولكن زيادة قدرة الحكومات في العديد من البلدان النامية تعني أن دعمنا عادة ما يكون في الوضع الأفضل عند تقديم المشورة للحكومات بشأن التنفيذ أو المساعدة في التغلب على الاختناقات وحل المشاكل المزمنة. ويمكن للعمليات المتعددة القطاعات والمتعددة الشركاء لتحليل السياق المشترك، والتخطيط الاستراتيجي المشترك والبرمجة، أن تضع الأساس لطرق جديدة للعمل. وقد تؤدي الاستعانة بالأمم المتحدة والوكالات التقنية الأخرى في وقت مبكر في مناقشات التمويل، حتى بشكل غير رسمي، إلى توفير الصورة والبصيرة اللتين تحتاج إليهما أفرقة الأمم المتحدة القطرية لكي تخطط على نحو أكثر كفاءة مجالات تركيزها وتمويل المشروعات والتدخلات لتتمحور حول تلك الخاصة بالحكومات، مع جعل الاستثمارات في البنية التحتية تذهب إلى أبعد من ذلك وتصل إلى المزيد من الناس. ويتسم الجمع بين تمويل منح الأمم المتحدة والقروض من المؤسسات المالية الدولية لتوسيع نطاق الأثر الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للاستثمارات الإنمائية بإمكانات خاصة لتعزيز حالة الاستثمار في رأس المال البشري على نطاق أوسع، حيث لا تكون العائدات الاقتصادية أو الرأسمالية مباشرة أو فورية، وحيث تكون مزاحمة القطاع الخاص غير محتملة.

29- وفي حين أن هذه الحلول وغيرها يمكن أن يكون لها في بعض الأحيان تكاليف معاملات أعلى، وكذلك تكاليف حقيقية أعلى على المدى القصير في الحالات التي يتم فيها تعيين الوكالات التقنية بصفة استشارية، فإن التنفيذ المحسن والأكثر كفاءة يعني عائدا أفضل على الاستثمارات على المدى المتوسط إلى الطويل. ومن المرجح أيضا أن تزيد النجاحات في البرمجة من حفز المزيد من الاستثمار الوطني في التنمية.

المضي قدما معا

30- على غرار كل تغيير منهجي، تتطلب النتائج المنشودة من خلال الحدث الرفيع المستوى قيادة حاسمة رفيعة المستوى تُترجم إلى طرق تحويلية في التفكير والعمل يجب أن تتخلل جميع مستويات مؤسساتنا – الحكومات والأطراف المتعددة والأمم المتحدة على حد سواء – والسماح لنا بتجاوز الصوامع الخاصة بنا. وفي نهاية المطاف، ستعزز ثمار تلك الأعمال من قبل أولئك الذين يجلسون على الخطوط الأمامية للتحديات الهائلة التي تواجهنا – أولئك الموجودون في الوزارات التنفيذية، والمراكز على مستوى المقاطعات والمكاتب الميدانية، الذين يعملون بلا كلل لمن هم في أشد الحاجة. وكثير من هؤلاء الأفراد يقومون بذلك بالفعل من خلال تفاعلاتهم اليومية مع نظرائهم وهم في وضع فريد يتيح لهم أن يروا الحاجة والفرصة لزيادة الاتساق في كثير من الأحيان.

31- ويمكن تعزيز جهود أولئك الأفراد من خلال إعادة تنظيم الحوافز لتنصب على الأثر المتركز على مستوى البلد والمقاطعة والمتمحور حول الناس، بدلا من النتائج المؤسسية. وينطوي الدفاع عن جهود العاملين في الخطوط الأمامية من خلال التعبير عن دعم واضح لا لبس فيه من جانب الحكومة والقيادة المؤسسية على إمكانية إيجاد أوجه تآزر جديدة، واستخدام الإمكانات الكاملة للموارد القائمة، وخفض الحواجز أمام دخول الجهات الفاعلة الوطنية التي ستدفع في نهاية المطاف التقدم نحو تحقيق المزيد من التنمية المستدامة.

الملحق: حقائق وأرقام رئيسية

- أفاد صندوق النقد الدولي بأنه من المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي إلى **-4.4 في المائة هذا العام**. وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، قد تكلف جائحة كوفيد-19 خسائر في الإنتاج تقدر بنحو **28 تريليون دولار أمريكي**. ويتوقع صندوق النقد الدولي انتعاشا ***جزئيا وغير متكافئ*** في عام 2021، مع توقع نمو عالمي بنسبة **5.2 في المائة**.
- أفاد البنك الدولي بأن جائحة كوفيد-19 **أدخلت المزيد من الاقتصادات في مرحلة ركود متزامن أكثر من أي وقت مضى منذ عام 1870**، مما قد يؤدي إلى عقد ضائع يتسم بضعف النمو، وانهيار في العديد من نظم الصحة والتعليم، وجولة جديدة من أزمات الديون السيادية.
- **من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر في عام 2020 للمرة الأولى منذ عام 1998.**
- تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن **التنمية البشرية العالمية** – وهي مزيج من التعليم والصحة ومستويات المعيشة – **يمكن أن تنخفض هذا العام للمرة الأولى منذ عام 1990.**
- تشير توقعات البنك الدولي الجديدة بشأن الفقر إلى أن **110 ملايين إلى 150 مليون شخص إضافيين سيقعون في براثن الفقر المدقع بحلول عام 2021**، إذ يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم.
- حتى قبل انتشار الجائحة، كانت الحماية الاجتماعية التي يحصل عليها أكثر من نصف سكان العالم – نحو أربعة مليارات نسمة – غير كافية أو معدومة. ويشمل ذلك طفلين من كل ثلاثة أطفال في العالم.
- تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى انخفاض عالمي بنسبة 10.7 في المائة من دخل العمل خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام 2020، وهو ما يصل إلى 3.5 تريليون دولار أمريكي أو 5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2019.
- تفيد منظمة العمل الدولية بأن أكثر من واحد من كل ستة شبان فقدوا وظائفهم منذ بدء الجائحة.
- **من بين 690 مليون شخص يعانون من الجوع (أي يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن) في العالم، يعيش نحو 60 في المائة منهم في البلدان المتأثرة بالنزاعات.**
- تشير تقديرات برنامج الأغذية العالمي إلى أنه بحلول نهاية العام، قد يصل **عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع الحاد إلى 270 مليون شخص، بالمقارنة مع 149 مليون شخص في عام 2019**. وقد أحدثت الجائحة **أكبر أثر لها في أمريكا اللاتينية** حيث كان هناك **ارتفاع بنسبة 269 في المائة** في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. كما تتجلى ارتفاعات معدلات انعدام الأمن الغذائي في غرب ووسط أفريقيا (زيادة بنسبة 135 في المائة) وفي الجنوب الأفريقي (زيادة بنسبة 90 في المائة).
- وصل برنامج الأغذية العالمي إلى رقم قياسي بلغ 97 مليون شخص من المستفيدين من المساعدات الغذائية في عام 2019، وهو يحشد قواه لتلبية احتياجات 138 مليون شخص من الأغذية في عام 2020 – ولكن معالجة موجة الجوع المتصاعدة تتطلب أكبر عملية إنسانية في تاريخ عمل برنامج الأغذية العالمي.
- في البلدان المتأثرة بالنزاعات، **يمكن أن يبلغ سعر صحن بسيط من الأغذية أكثر من أجر يوم واحد.** وقد خلصت بحوث برنامج الأغذية العالمي إلى أنه **سيتعين على الناس في جنوب السودان إنفاق** 186 في المائة من رواتبهم اليومية **في المتوسط** على المكونات اللازمة للحساء الأساسي. وبعبارة أخرى، إذا اضطر شخص ما **في ولاية نيويورك** لدفع نفس النسبة من راتبه على هذه المكونات، **فإن وجبته ستتكلف 393 دولارا أمريكيا**. وقبل بدء الجائحة، كانت التكلفة المتوقعة للدخل اليومي الذي ينفقه شخص ما على الأغذية أقل بمقدار 27 نقطة مئوية عن الرقم النهائي.